الجزء الرابع

الترجمة الكاملة لكتاب (العلمانية)

تُعنى العلمانية بحرية الضمير وتكفل حرية التعبير لجميع الملل

ما العلمانية؟ أول ما يتبادر الى الذهن انها فصل الدين عن الدولة، وثمة من يعرّفها بالإلحاد، أو اللادين. وفي المنطقة العربية الاسلامية تسود الشائعات حولها، فهي مشروع ماسوني استعماري ومؤامرة ضد الدين، لكن العلمانية بالمعنى الواسع للكلمة تعني ان الدولة لا تمنح امتيازاً لأية ملة من الملل، وهي تكفل حرية التعبير لهذه الملل، كما ان الدولة العلمانية لا تعرض على مواطنيها اية وجهة نظر خاصة بها.

بهذا المعنى تعنى العلمانية بحرية الضمير وليس بتقييده أو فرض وجهة نظر واحدة على الشعب، سواء كانت ديناً أو مبدأ أو عقيدة سياسية.هذا الكتاب الذي تقدمه المدى باسم (العلمانية) يبسط الحقيقة بشأن العلمانية ويذكرنا بوجود علمانيات وليس علمانية واحدة، ولا يعدو النموذج الفرنسي منها غير تجربة ارتبطت بملامسة التاريخ الفرنسي نفسه، كما ان المؤلف (غي هارشير) يعدّ الدولة السوفيتية السابقة بأنها غير علمانية لانها تفرض عقيدة سياسية واحدة على السكان، بهذا المعنى فالكتاب يضعنا امام امكانية البحث عن نموذجنا الخاص للعلمانية.

الفصل الثاني
العلمانية في بلدان الاتحاد الاوربي

لم يتم تحديث البلدان الاوربية، ولا سيما في مجال العلاقات بين الكنائس والدولة، بطريقة و احدة. وتميز فرانسواز شامبيون، في ما يتعلق بصلات المجتمع بالدين، بين منهجين: العلمنة -lacisa tion، والدنيوة secularization. .ينجم الاول عن معركة القوى الاجتماعية "الليبرالية" ضد كنيسة تعتبر بالاجمال محافظة وتحاول التمسك بمواقعها داخل الدولة؛ بينما يقوم الثاني، على العكس، على تلازم تحرير المجتمع والكنيسة. تصلح العلمنة بشكل عام للبلدان ذات التقليد الكاثوليكي، "هناك حيث تعتبر الكنيسة... ان لديها دعوة ربانية لان تأخذ على عاتقها الحياة الاجتماعية برمتها، وتضع نفسها كسلطة في مواجهة الدولة وفي تنافس معها".

اما الدنيوة فهي الطابع الاكثر تمييزا للبلدان البروتستانتية:

"ثمة تغيير مترافق وتدريجي للدين ولمجالات الفعالية الاجتماعية المختلفة... الكنيسة البروتستانتية (في وضع الاحتكار او الهيمنة) ليست سلطة مشابهة للكنيسة الكاثوليكية التي تقف وجها لوجه مع الدولة، بل هي مؤسسة داخل الدولة، تشكل رباطا سياسيا، و تضطلع بمسؤوليات خاصة، في تبعية تتراوح بين القبول والرفض للسلطة السياسية."

ولكن لابد من ان نضيف الى هذا التمييز حالة البلدان المتعددة الطوائف، حيث توجد ملتان تتمتعان بقوتين متماثلتين الى حد ما، وحالة البلدان التي ترتبط فيها مسألة الهوية الدينية بالهوية القومية، أي ترتبط،بشكل عائم مع صراع ضد الأجنبي الغريب. تشكل فرنسا وبلجيكا على سبيل المثال شاهدين نموذجيين لمنهج العلمنة (التي طبقت، في كل منهما كما سنرى، بطريقة مختلفة)؛ اذ قامت القوى الليبرالية في البلدين بهجوم مباشر على المواقع التي يحتلها الدين داخل الدولة، وبصورة خاصة في التعليم العام. ليس الغرض، بالطبع، من وضع مثل هذا التصنيف (علمنة، دينوة، هوية قومية)، سوى عرض امثلة نموذجية، فأي تصنيف هو، في هذه الحالة الخاصة،قابل للجدل، ذلك أن الموروثات التاريخية النوعية في البلدان المختلفة تلعب دورا لا يستهان به على الاطلاق.

البلدان ذات التقليد الكاثوليكي

١. بلجيكا . تختلف بلجيكا عن فرنسا اختلافا جذريا في التالي: كان دستورها (١٨٣١)واحدا من اكثر الدساتير تقدمية في اوربا، ذلك انه يكفل حرية لاضمير. ولكنه نتاج تسوية عقدت في العام ١٨٢٧ بين الليبراليين والكاثوليك (دعيت بال "وحدوية"). تقضي هذه التسوية اولا ان تتكفل الدولة بدفع مرتبات رجال الدين ونفقات طعامهم وسكناهم. ينطبق هذا عليجميع العبادات "المعترف بها" . أي، الكاثوليكية، البروتستانتية، الانغليكانية، اليهودية، الاسلام (منذ عهد قريب) وعلى الكنيسة الاورثوذكسية. الوضع مشابه اذن لوضع فرنسا ما قبل الفصل. وقد استخدم الكاثوليك حرية التعليم الدستورية لاستعادة مواقع كانوا قد فقدوها اثناء الاحتلال الفرنسي وفي عهد نابليون، ثم في عهد غليون الاول، في حين استند الليبراليون، بمساعدة الاشتراكيين منذ نهاية القرن التاسع عشر، الى القوى الشعبية في سعيهم لعلمنة التعليم. اما على المستوى الجامعي، فقد دل انشاء جامعة بروكسل الخاصة (في الأصل: "جامعة بلجيكا") في العام ١٨٣٤ على استراتيجية مغايرة، وهي احداث تعليم حر لا ديني. ارغم قانون نوتومب ١٨٤٢ الذي انبثق عن الروح الوحدوية، البلديات على تنظيم تعليم ابتدائي، يمكن ان يعطى في مدرسة خاصة "تتبناها" تلك البلديات. وكان تعليم الكاثوليكية هناك الزاميا (اذا كانت ديانة غالبية الطلاب). ولكن حكومة ليبرالية متجانسة (١٨٧٨. ١٨٨٤) وضعت حدا لنظام التبني. وحدها المدرسة العامة اصبحت منذ ذاك معترفا بها؛ غدت الاخلاق الزامية، والدين الذي سحب من المنهاج، وجد نفسه مبعدا الى خارج اوقات الدوام المدرسي. وبات لزاما على المدرسين ان يكونوا من حملة الشهادة الرسمية. كانت هذه التدابير شديدة القرب من روح قانون فيري في ١٨٨٢و ١٨٨٦ في فرنسا، ولكنها ادت الى اندلاع "الحرب المدرسية" الاولى: اذ شن الكاثوليك حملة فعلية على "مفسدي نفوس الاطفال"؛ وقد فازوا في انتخابات ١٨٨٤ وظلوا ممسكين بمقاليد السلطة حتى ١٩١٤ دون انقطاع. فجرى التصويت على "قوانين اعادة النظام القديم" وتمت العودة الى نظام التبني الذي أفادت فيه المدارس المعتمدة من دعم مالي، كما اصبحت دروس الكاثوليكية الزامية ثانية. باختصار، عرقل مسار العلمانية على الطريقة الفرنسية بشكل مفاجئ وعنيف. غير ان تطورا كبيرا قد طرأ على العلم في تلك الفترة كذلك، واخذت الفلسفة الوضعية، والتفكير الحر بالظهور اكثر فأكثر وسط فئة من الطبقة البرجوازية، في حين تنظمت الحركة العمالية في حزب. في ٩ أيار/ مايو ١٩١٤، سنت الحكومة الكاثوليكية قانونا جعلت فيه التعليم الزاميا من ٦-١٢ عاما وعممت المجانية. و هكذا أمست الشبكتان الرسمية والخاصة على قدم المساواة بالنسبة للدعم المالي. خلال مرحلة ما بين الحربين، ظل الصراع دائرا حول المساعدات المالية التي رفضها العلمانيون بيد انهم في الواقع لم يطعنوا بصوابيتها ابدا عندما تولوا زمام السلطة. بينما حاول الكاثوليك، من جهتهم، تحسين نظام الدعم المالي هذا لصالحهم. من ١٩٥٠ وحتى ١٩٥٤، شجعت حكومة اشتراكية . مسيحية متجانسة التعليم الحر؛ ولكن في العام ١٩٥٤ تشكل ائتلاف اشتراكي . ليبرالي؛ وهو وضع استثنائي، ذلك ان الكاثوليك لم يكونوا قد غابوا عن السلطة منذما ينوف على السبعين عاما اكثر من عشرين شهرا. ثم جاء قانون كولار) Collardمن اسم وزير التعليم الرسمي في تلك الفترة) الصادر في ٩ نيسان/ أبريل ليؤكد حق الدولة الكامل في انشاء مدارسها التي تغطي جميع المراحل الدراسية، كما قلص الدعم المالي للمدارس الكاثوليكية وتم ضبطه بصرامة اكبر. وقد تسبب هذا القانون في اندلاع الحرب المدرسية الثانية، التي روهن فيها هذه المرة على التعليم المتوسط و التقني، بينما كانت الحرب الاولى قد نشبت (١٨٧٩. ١٨٨٤) حول التعليم الابتدائي. بعد هزيمة الائتلاف الليبرالي. الاشتراكي في انتخابات ١٩٥٨، جرى التوقيع على "ميثاق مدرسي" لايزال يحكم التعليم في بلجيكا حتى اليوم؛ يعترف بالشبكتين، الرسمية والخاصة، ويقدم لهما الدعم المالي (وثمة شبكة ثالثة، عامة، هي شبكة الارياف والبلديات). ثم أسس قانون صدر في ٢٩ أيار/ مايو ١٩٥٩ تعليما اختياريا (لاخلاق لا دينية) الى جانب دروس الدين المعطاة في المدارس الرسمية، الابتدائية والثانوية. كثيرون من انصار المدرسة الرسمية انتقدوا الميثاق، من حيث انه "يتضمن... نبذ مبدأ كان الحزبان الليبرالي والاشتراكي، كلاهما، قد دافعا عنه بثبات منقطع النظير منذ ان منحت المعونات المالية الأولى للمدارس الخاصة في العام ١٨٩٤, هذا المبدأ لخصه بول جانسون في عبارة وجيزة، تصون كامل قيمته في نظر العلمانيين: "يعلن الدستور حرية التعليم. وهو بهذا يجيز منافسة التعليم الرسمي، ولكنه لا يرغم الدولة على تقديم الدعم المالي لتلك المنافسة."

يجب الا يبخس هذا الميثاق حقه في ما يتعلق بانعكاساته العامة على وضع العلمانية في بلجيكا: فهو يدل على الانتقال من معارضة نضالية لتدخل الاكليروس في الشؤون العامة الى وضع تعددية. ولكن بدلا من ان تشكل العلمانية، كما في فرنسا، مبدأ شرعيا (١٩٠٥)، ثم دستوريا (١٩٤٦ و ١٩٥٨)، غدتا شيئا فشيئا نوعا من "دعامة" صغيرة في المجتمع البلجيكي. ان لد "الدعامات" في بلجيكا تاريخا طويلا: فبالاضافة الى تبني الكنيسة على مدى القرن العشرين بكامله، استراتيجية سياسية باحتلالها شبه المتواصل للسلطة من خلال الحزب الاشتراكي المسيحي، فقد تبنت كذلك استراتيجية اجتماعية وثقافية، عبر ادماج الافراد في شبكات التعليم والمساعدة الاجتماعية والمستشفيات والنقابات والتعاونيات الخ. ولا تزال "الدعامة" المسيحية، حتى هذه الآونة، قوية جدا ولا سيما في فلاندر، ولكن لابد ايضا من اخذ عملية الدنيوة التي نفذت الى المؤسسات والذهنيات الكاثوليكية بعين الاعتبار: تشهد عليها بصورة خاصة حركة المقاومة الشديدة المعاصرة، في قلب الكاثوليكية نفسها، لمواقف البابا يوحنا بولس الثاني فيما يخص الاخلاق الجنسية والاسرية. العلمانية، بدورها، و التي غدت طرفا فاعلا في مجتمع تعددي، شكلت ان صح القول "دعامتها" الخاصة. بدت هذه الدعامة هشة الى حد ما نظرا لضعف سنادها المكون من الليبراليين والاشتراكيين الذين كانوا لوقت طويل منقسمين حول المسألة الاجتماعية (شكل الاشتراكيون "دعامتهم" الخاصة الاقل متانة من دعامة الكاثوليك).

وهو اليوم، مع ذلك،يحكمون معا وقد نحوا الاشتراكيين . المسيحيين (مذ ذاك، "المركز الديموقراطي الانساني") الى صف المعارضة. يبقى ان الحركة العلمانية قد حققت في هذا الميدان انتصارات لا تمارى: اعتراف الدولة، في العام ١٩٧٠، ب "الطوائف الفلسفية اللامذهبية"، تمويل "دور العلمانية" ابتداء من ١٩٨١، انشاء ملاك من مستشارين اخلاقيين، ت دفع الدولة اجورهم، للعمل لدى القوات المسلحة في العام ١٩٩١، واخيرا، تعديل الدستور في العام ١٩٩٣، وتغيير المادة ١١٧ (المادة ١٨١ في الترقيم الجديد) التي تتعلق بتلقي الاكليروس اجورا من الدولة: ف "مندوبو المنظمات التي يقرها القانون والتي تقدم مساعدة معنوية وفق تصور فلسفي لا مذهبي" ستدفع لهم الدولة مذ ذاك، هم ايضا، اتعابا. باختصار، بدل ان تكون العلمانية البلجيكية جزءا من تعريف الدولة نفسه (من الـ res publica، بمعنى الشأن العام، "شأن" يخص الجميع، خص الشعب laosبكليته) فانها تشكل اليوم "دعامة" (لاتزال مع ذلك في مرحلتها الجينية المبكرة). لقد دخلت العلمانية في لعبة التعددية، الأمر الذي انتقده بعض من أنصارها: أفليس هذا ان صح التعبير، كما أكدوا، "دينا زائدا عن الحاجة"؟ هل يمكن بسهولة وبساطة تحويل العلمانية الى احد مركبات المجتمع الايديولوجية في حين أنها يجب ان تشكل الاساس فيه؟الم يعقد العلمانيون صفقة المغبون بقبولهم وضع انفسهم شكليا في مستوى الاديان نفسه، مما اعطى شرعية جديدة لمراكز الكاثوليكية التي لاتزال تتمتع بقوة كبيرة؟ سيغدو في الواقع صعبا من الآن فصاعدا رفض النظام بمجموعة: ان دفع اجور لرجال الدين كان يمكن ان يشكل حجة مقنعة للعلمانيين في مواجهة الفصل غير الكافي بين الكنيسة والدولة طالما لم يكونوا هم انفسهم يتقاضون اجورا (سيتقاضون منذ الان في شروط معينة بموجب المادة ١٨١ الفقرة ٢ من الدستور المعدل). لايمكن لاحد ان يكون في "الداخل" وفي "الخارج" في آن، يندد بنظام يشارك هو نفسه فيه. اجل، ان حرية الضمير في بلجيكا، كما هو الحال في البلدان الاوروبية الاخرى، بالطبع، مكفولة ومحترمة تمام الاحترام، ولكن التسوية التي أدت الى "دسترة" الحركة العلمانية مثقلة بالالتباسات. هذه الالتباسات على كل حال ليست حديثة العهد: يتعلق الاشد حساسية بينها بتعليم الاخلاق العلمانية، الذي أسسه الميثاق المدرسي الى جانب التعليم الديني في المدارس العامة. اذ ينبغي اختيار واحد من الاثنين في الواقع؛ او تجسد العلمانية نوعا من الاخلاق المدنية التي ينبغي تعليمها للجميع. الحذر، بطبيعة الحال، يفرض نفسه بشأن موضوع قابل للتحويل بسهولة الى غايات تلقين ووعظ عقائدي، ولكن التنشئة المواطنية تبدو في الوقت نفسه جوهرية، وهذا يدعو بالتالي الى شرح ومناقشة رهانات العلمانية، التي تصلح للجميع ، كاثوليك، غير مؤمنين، وسواهم. ان حصر درس الاخلاق العلمانية في درس لـ فئة من الطلاب، ومنافس، فضلا عن ذلك لدروس الدين، يفرض مشكلات مريعة في الترابط الثقافي. فكل شيء يجري في الحقيقة وكأنه لابد من التمييز هنا بين تعليم شامل للاخلاق، مخصص لغير المؤمنين، لاصحاب الفكر الحر. بايجاز، لاولئك الذين يريدون التوجه في الحياة بالاستعمال الحصري لعقل اكثر اعتدالا واقل بروميثيوسية مما اعتقد او خشي في القرن التاسع عشر من جهة، وتعليم يرتكز على المسألة الفلسفية في فصل الكنيسة عن الدولة، وهو التعليم الذي يجب توفيره للجميع، من جهة اخرى. اجل، هناك اسباب تاريخية اعتبر غير المؤمنين بموجبها لسان حال علمنة المجتمع والدولة في مواجهة كاثوليكية رفضت فيهما لفترة طويلة. ومع انهم قد وجدوا الى جانبهم، في تلك المعركة، بروتستانت ويهودا بل بعض الكاثوليك الطليعيين، فقد اصبح العديد من الكاثوليك اليوم من الموالين لفكرة دولة للشعب باجمعه ويعبرون بكل وضوح عن معارضتهم للسلطات الرومانية عندما يتعرض مثل هذا المكتسب (المرتبط في اذهانهم من وجوه عديدة بالانجازات الكبرى التي احرزها المجمع الفاتيكاني الثاني) للخطر بسبب التطور الراهن للسلطة العقائدية.

٢. اسبانيا . كذلك جسدت ايطاليا واسبانيا، وهما بلدان يتمتعان بتقاليد كاثوليكية راسخة، منهج العلمنة: انهما لم تتحولا الا مؤخرا باتجاه وضع يفرض فصلا اكبر بين الكنيسة والدولة، لقد علمنت اسبانيا ما بعد فرانكو، منذ ١٩٧٥، بصورة جذرية (.لكن الحركة كانت قد بدأت قبل موت فرانكو، بفضل قسم من رجال الاكليروس "التقدميين"، الذين كانوا يتبعون تعليمات المجمع الفاتيكاني الثاني). اقام دستور ١٩٧٨ فصلا بين الكنيسة والدولة ("لن يكون هناك أي دين بمثابة دين دولة")، ثم اعلنت الحرية الدينية في قانون ١٩٨٠ الاساسي، ولم يعد التجديف وتدنيس المقدسات محظورين قانونا. غير ان هذا الفصل كان متلازما مع الحفاظ على "موقع خاص" للكنيسة. تسوية كتلك نجمت عن عزم اسبانيا ما بعد فرانكو على اقرار السلام، ورفضها، وهو في المحصلة رفض غاية في الحكمة، كل ما قد يعرض البلاد لخطر الاحتراق ثانية في اتون الحرب الاهلية: ذلك انه اذا كان دستور ١٩١٢ قد اعلن ان الكاثوليكية هي الدين الاوحد للأمة وحظر ممارسة أي دين اخر، فقد تبنى الجمهوريون بدورهم سياسة شديدة المعارضة لتدخل الاكليروس في شؤون الدولة،توجوها، ان جاز لنا القول، بقانون حول... عدم وجود الله. لم يرد اذن، بعد موت فرانكو، اشعال نار الحرب الاهلية من جديد. وبناء عليه، فالكنيسة جزء لا ينفصم من الهوية الاسبانية الجديدة، مع القبول، بطريقة قسرية نوعا ما، بالتحديث وبحرية الضمير المطلقة. من المؤكد ان الكنيسة لاتزال، في مستويات اخرى، تجد نفسها في وضع نزاعي مع تيارات التحديث؛ لكن هذا لا يمنع من ان اسبانيا، بالنظر الى ماضيها، قد حققت نجاحا باهرا في الخروج من الفرانكوية خروجا سلميا هادئا، وفي حل مشكلة وضع الكنيسة القانوني التي كانت تشكل المحور فيها.

٣. ايطاليا . اما بالنسبة الى ايطاليا، فقد وقعت الدولة الايطالية والفاتيكان في العام ١٩٨٤ "معاهدة دينية جديدة". لقد الغت تلك المعاهدة مبدأ اعتبار الكاثوليكية دين دولة. كان الوضع في ايطاليا، في الواقع، حتى ذلك التاريخ، يلفه الغموض: اذ وضعت اتفاقات لاتران latranالتي أبرمت بين موسوليني والبابا في العام ١٩٢٩ نهاية لوضع "السجين الطوعي" لخليفة بطرس في قصور الفاتيكان، ولكن لقاء اقرار الكاثوليكية كدين دولة؛ ومع ذلك فان دستور ١٩٨٤، الذي ادرجت فيه تلك الاتفاقات، كان يعلن في الوقت ذاته ان "الدولة والكنيسة مستقلتان وتتمتع كل منهما بالسيادة التامة". اعترف الدستور اذن بالحرية الدينية، ولكن تلك الحرية بقيت مقيدة باتفاقات ١٩٢٩ التي كانت لا تزال سارية المفعول. ولم تعط المحكمة الدستورية الاولوية للمعايير الدستورية على المعايير الوئامية الا في العام ١٩٧١، قبل أن تحل "المعاهدة الدينية الجديدة" في العام ١٩٨٤ المسألة تماما. وكان الطلاق والاجهاض قد أبيحا قانونيا في العام ١٩٧٠ . ولكن التجديف ما انفك يعتبر جنحة يعاقب عليها في ايطاليا. خلاصة القول، لقد اخذت الكنيسة، كما في كل مكان آخر في الديموقراطيات العصرية، تفقد رويدا رويدا سلطانها على الحياة الاخلاقية للأفراد، غيرا نها حافظت على مواقع قوة في البلاد، والفضل في هذا يعود بخاصة الى الديموقراطية المسيحية، التي ظلت في السلطة متواصلة حتى سقوطها الأخير تحت ضربات عملية الايدي النظيفة.

٤. اللوكسمبورغ . يكفل دستور ١٨٦٨ في دوقية لوكسمبورغ الكبرى الحرية الدينية؛ كما يتلقى رجال الدين مرتبات من الدولة. تعيش اللوكسمبورغ، على غرار بلجيكا، في ظل نظام الديانات المعترف بها، الكاثوليكية، البروتستانتية، الاورثوذكسية، اليهودية). وهناك تقليد قديم العهد يقضي باعطاء التربية الدينية في المدارس العامة، تحكمه اتفاقية ابرمت في العام ١٩٩٧ بين وزارة التربية الوطنية ورئيس اساقفة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية. ولكن المجال مفتوح امام اهالي الطلبة للاختيار بين درس تعليم الدين الكاثوليكي ودرس في الاخلاق. كما تتلقى المدارس الخاصة، وكذلك المدرسة الاكليركية الكاثوليكية، دعما ماليا من الدولة.

٥. البرتغال . يكفل دستور ١٩٨٢ حرية الضمير. الكنيسة والدولة منفصلتان. ولا يسمح للاحزاب السياسية باستخدام اسماء او رموز ذات ارتباط بدين معين؛ كما ينبغي على النقابات ان تكون مستقلة عن المنظمات الدينية. وقد اوجد قانون ٢٠٠١ حول الحرية الدينية اطارا شرعيا للاديان "الرسمية القائمة" في البلاد منذ ثلاثين سنة في الاقل، او تلك التي اعترف بها دوليا منذ اكثر من ستين عاما. تحافظ الكنيسة على اتفاق منفصل مع الدولة، بموجب معاهدة ١٩٤٠ الدينية. وقد ادرج درس اختياري تحت اسم "دين واخلاق" في منهاج المدارس الثانوية العامة. ولكن الكنيسة الكاثوليكية ما برحت بوجه عام تنعم بمعاملة تفضيلية معينة: فوحدهم المرشدون الروحيون الكاثوليك، على سبيل المثال، يتلقون اجورا من الدولة.

٦. النمسا . الدستور النمساوي يكفل حرية الضمير؛ اما وضع المنظمات الدينية فيخضع لحكم "قانون الاعتراف" بالكنائس الصادر في العام ١٨٧٤, تعترف الدولة النمساوية رسميا بالكنيسة الكاثوليكية وباثنتي عشرة منظمة دينية اخرى؛ ويحق لهذه المجموعات بصورة خاصة مشاركة الدولة في جباية الضرائب. وقد صدر في العام ١٩٩٩ قانون اعترف كذلك بـ "مجموعات طائفية"، غير انها لم تعط من الحقوق ما تتمتع به الاديان المعترف بها. تمنح الدولة اعانات مالية للمدارس الخاصة التابعة لهذه او تلك من الديانات المعترف بها. وهي تقدم دعما جزئيا للتعليم الديني في المدارس العامة، ولكن فقط فيما يخص الاديان الاخيرة. وسنرى في الفصل التالي ان النمسا تحافظ، كبلدان اخرى في الاتحاد الاوربي، على قانون يحظر التجديف. ولا تزال المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان حتى الان تأبى النظر الى مثل تلك القوانين باعتبارها مناقضة للاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان.

العلمانية كتاب من تأليف غي هارشير وترجمة رشا الصباغ وتدقيق الدكتور جمال شحيّد ،من منشورات دار المدى والمؤسسة العربية للتحديث الفكري

يتبع